

المكيفات الصينية تخفف أزمات الصيف العراقي الكفاءة والأسعار المنخفضة تطردان الأجهزة الإيرانية الرديئة

شهد الصيف الحالي تحولا كبيرا في سوق المكيفات في العراق حيث فرضت علامات صينية جديدة هيمنتها، وأدت إلى إقصاء ماركات عالمية متقدمة بسبب كفاءتها وأسعارها المنخفضة، لكن أبرز ضحاياها كانت الأجهزة الإيرانية الرديئة.

بغداد - أكدت أوساط تجارية عراقية أن المكيفات صينية الصنع اكتسبت ثقة العراقيين بسرعة كبيرة وأنها أصبحت تستأثر بنحو 70 بالمئة من السوق مقارنة بالعلامات الكبرى. وأشارت إلى أنها تفوقت على أرفع العلامات العالمية من خلال أسعارها المنخفضة واستخدامها لأحدث التقنيات، وأنها أدت إلى كساد الأجهزة الرخيصة والرديئة مثل الأجهزة الإيرانية.

وساهمت المكيفات الصينية التي تحمل علامات جديدة في تخفيف أزمات موجات الحر الشديد المصحوبة بالرطوبة العالية التي اجتاحت العراق، بعد أن أثبتت جودتها العالية بسبب استخدامها للتقنيات الحديثة.

وأصبحت أجهزة تكييف أوكس AUX وتوسوت Tosot وغري Gree وميديا Midea أكثر أجهزة التبريد شعبية في السوق العراقي، وحقق مبيعاتها قفزات متواصلة مقارنة مع مثيلاتها من ماركات عالمية عريقة. وتؤكد أن أجهزة تكييف تلك الماركات أصبحت تحظى بقبول متزايد من قبل العراقيين لأنها تتناسب مع القدرة الشرائية، التي تحسنت نسبيا مع تحسن الوضع الاقتصادي وتزايد الاستقرار الأمني.

ويأتي ذلك في إطار أن تحسن جودة المنتجات الصينية أكسبها ثقة العراقيين، حيث أصبحت منتجات صينية كثيرة تغزو الأسواق مثل الهواتف النقالة والأجهزة المنزلية وحتى السيارات الصينية، التي بدأت تنتشر في الشوارع. وقال أشرف أبو الهدي، مدير التسويق والمبيعات في شركة أوكس في العراق "إن المكيفات الصينية أصبحت تشكل 70 بالمئة من مكيفات الهواء الموجودة في الأسواق حاليا".

وأضاف لوكالة شينخوا الصينية "أن العلامات التجارية الصينية أصبحت الأكثر شعبية ومن ضمنها مكيفات أوكس، التي أثبتت جودتها الفائقة". وأشار إلى أن الأجهزة الصينية في السابق كانت متآخرة عن مثيلاتها من دول أخرى، لكن اليوم لم يعد هناك أي فارق لأن الصينيين بدأوا يبدعون ويستخدمون تقنيات متطورة في الأجهزة غير موجودة في منافساتها الأخرى.

وذكر على سبيل المثال أنها تنتج للمستخدم إمكانية ضبط الجهاز عن بعد وتعديل درجة الحرارة من خلال أجهزة الهاتف الذكية لتهيئة الأجواء في منزله قبل العودة إليه من يوم عمل شاق.

وأكد أبو الهدي أن الأجهزة مزودة بجهاز بيعت "أيونات" سالبة في الهواء لتلتصق بجسيمات موجبة الشحنة كذرات الغبار والجراثيم والبكتيريا فتقتضي عليها وتقتي الهواء داخل الغرفة.

وقال أندي شيو مدير مبيعات أوكس في الشرق الأوسط إنه يتابع السوق العراقي منذ أكثر من خمس سنوات "ولاحظت الكثير من التغيير، حيث أصبح الناس ينظرون إلى الأجهزة

والتشير المعطيات والدلائل إلى أن العلامات التجارية الصينية تبدو واثقة من تلبية الطلبات وتحقيق رغبات الزبائن العراقيين نتيجة ثقتهم بتطور تقنياتها. وأشار أبو الهدي إلى أن الشركة تقدم ضمانا لمدة ثلاث سنوات على أجهزة تكييفها فضلا عن الصيانة الموقعية. وقال "إن الزبون العراقي أصبح لديه الكثير من الخيارات اليوم، لأن الشركات الناجحة هي التي تفي بوعودها للزبون".

وأكد علاء الجبوري تاجر أجهزة التكييف من محافظة صلاح الدين لوكالة شينخوا أن "المكيفات الصينية أثبتت جدارتها وجودتها في السوق العراقية، وحاليا الطلب يتزايد عليها لأنها ممتازة وأسعارها مناسبة، فضلا عن أنها تتشغل حتى عندما تنخفض قوة التيار الكهربائي".

وأضاف "كنت في السابق لا تعامل مع الأجهزة الصينية لكني عندما ذهبت إلى بغداد لشراء أجهزة كهربائية وجدت العديد من التجار العراقيين من محافظات مختلفة يشترون الأجهزة الصينية وخاصة علامة أوكس فعلمت أن خصائصها مميزة".

لا مكان للأجهزة الإيرانية بعد الحلول الصينية



صادرات تنتظر تنفيذ الوعود الحكومية

القاهرة تقايض الشركات بتوزيع الأراضي مقابل التصدير

أزمة السيولة تدفع الحكومة المصرية للعودة إلى نظام المبادلة مع المصدرين

وأظهرت البيانات تراجع صادرات مصر السلعية في تلك الفترة بنحو ثلاثة بالمئة بمقارنة سنوية لتصل إلى 12.3 مليار دولار مقارنة بنحو 12.7 مليار دولار قبل عام، في وقت تبحث فيه القاهرة عن زيادة مواردها من العملة المصدرة في قطاع الصناعات الهندسية إلى نحو 1170 شركة منها 500 شركة صناعية.

وأضاف "العرب" أن البرامج المترقحة لتشجيع الصادرات تتضمن برامج خاصة بالتسويق من خلال دعم المشاركة في المعارض الخارجية، وتأهيل الشركات الوطنية للتوريد للشركات العالمية الكبرى، مع الترويج للعلامات التجارية المصرية.

خالد أبوالمكارم
اسهل الطول قيام وزارة
المالية والبنك المركزي
بساداد ديون المصدرين

محمود برعي
مخاوف من تقويض
المبادرة بتحول المصدرين
إلى المتاجرة بالأراضي

وتعد الصناعات الهندسية من القطاعات التي لديها القدرة على تعميق التصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة، ويعمل بها 6790 شركة، بإجمالي عمالة مباشرة تصل إلى أكثر من 442 ألف عامل، وباستثمارات تبلغ نحو 8.7 مليار دولار.

ولاقى مقترح إصدار صكوك للمصدرين بقيمة متآخراتهم لدى الحكومة ترحيبا واسعا، ويمكن بمقتضاها خصم ديونهم لدى البنوك لأنها مضمونة من قبل وزارة المالية، ما يجعلها أداة سداد لالتزاماتهم لهم لدى مختلف الجهات.

وأيد هذا الاتجاه وليد جمال الدين رئيس المجلس التصديري لمواد البناء والصناعات المعدنية، مؤكدا أنه بموجب هذه الأدوات يمكن للمصدر القيام بعمليات مقاصة مع مصلحة الضرائب لسداد قيمة الضرائب أو التأمينات الاجتماعية.

وأوضح "العرب" أن تلك الاقتراحات سوف تطبق على مساندات التصدير المتآخرة فقط والمستحقة قبل 30 يونيو 2019، لأن الحكومة ليست لديها سيولة ووضعت المصدرين أمام الأمر الواقع، ولم يعد أمام أي خيارات أخرى.

ويرى مراقبون أن القاهرة في حاجة ماسة لتشجيع المصدرين لتعزيز موقف صادراتها التي تراجع في الأسواق الخارجية وفق أحدث بيانات ميزان المدفوعات عن الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي.

كشفت إعلان القاهرة حول مقايضة ديونها للمصدرين منحهم الأراضي عن أزمة سيولة تمر بها الحكومة، بعد أن تراكت ديونها للمصدرين على مدى سنوات ووصلت إلى معدلات مرتفعة، تبدو عاجزة عن سدادها مرة واحدة.

المالية والبنك المركزي المصري لسداد
أقساط وفوائد البنوك لكل مصدر مدين
للبنوك، مقابل المبالغ المستحقة له.

وترصد وزارة المالية من خلال الموازنة العامة للدولة قيمة برامج المساندة التصديرية سنويا، إلا أنها لا تلتزم بتسديدها بسبب زيادة الأعباء على الموازنة.

وتصل قيمة المساندة التصديرية العام الحالي بالموازنة العامة للدولة إلى مستويات 360 مليون دولار، وسيتم صرفها على أربع شرائح ربع سنوية بنحو 90 مليون دولار لكل شريحة حتى لا تتفاقم مشكلة تأخر المساندة التصديرية مرة أخرى.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن مجلس الوزراء وافق على منح أولوية للمصدرين في تخصيص أراض صناعية لهم، فضلا عن منحهم أولوية في الحصول على الائتمان من البنوك لتمويل خطوط الإنتاج الجديدة.

من المتوقع أن يتم العمل بالية تخصيص الأراضي مطلع سبتمبر المقبل، على أن يتمكن المصدر من الحصول على الأراضي بعيدا عن صفوف الانتظار.

ورصد البنك المركزي المصري نحو 30 مليون دولار دفعة أولى للمصدرين لتمويل توسعاتهم الاستثمارية. وقدم عمرو أبو فريخة رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية لرئيس الوزراء المصري أطروحة لتطوير نظام تشجيع الصادرات وزيادة تنافسية المنتج

إدارة جديدة لتعزيز دور قناة السويس

للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وهي مشروع استراتيجي أطلق في عام 2015 ليكون مركزا عالميا لشركات التصنيع الدولية على امتداد القناة.

وتعد القناة من أكبر مصادر العملة الأجنبية للحكومة المصرية وقد سجلت ارتفاعات كبيرة في الإيرادات في الفترة الأخيرة لتصل في السنة المالية، التي انتهت في يونيو الماضي، إلى نحو 5.9 مليار دولار.

وتحاول مصر تنويع الخدمات اللوجستية، وخاصة في ترقية قناة السويس الجديدة التي تم شقها قبل سنوات لتحقيق مكاسب أكبر من موقعها الاستراتيجي الفريد.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - لجأت الحكومة المصرية إلى نظام المبادلة مع المصدرين، بعد أن تفاقمت ديونها وياتت مدينة بنحو 500 مليون دولار، قيمة برامج المساندة التي تدفعها للشركات لتشجيعها على زيادة الصادرات للأسواق الخارجية.

وتلجأ الدول إلى هذه الآلية بضوابط محسوبة بهدف زيادة تنافسية المنتجات التي تصدر من أرضها للأسواق الخارجية، وتطلق عليها برامج مساندة هروبا من كلمة "عدم" لتفادي الوقوع تحت طائلة التشريعات الدولية التي تمنع الدعم الذي ينتهك المنافسة العادلة.

وقالت وزارة التجارة والصناعة إن كل جنيه (0.06 دولار) ينفق على مساندة الصادرات يتراوح عائده بين 1.5 دولار إلى 3 دولارات على الصادرات المصرية وفق كل قطاع.

وعرض رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي عددا من البدائل لتسوية ديون الحكومة للمصدرين، منها تقديم الأراضي أو إصدار صكوك لكل مصدر مقابل مستحقاته، إلا أن المجلس التصديري عرضت حلا أكثر عملية لسداد المتآخرات.

وقدم خالد أبوالمكارم رئيس المجلس التصديري للأسمدة والكيماويات، أطروحة تنص على الاتفاق بين وزارة

القاهرة - عززت الرئاسة المصرية رهانها على قناة السويس كمحور لاستقطاب الاستثمارات العالمية بتعيين إدارة جديدة في وقت يستعد فيه الاقتصاد لمرحلة جديدة بعد تزايد مؤشرات جني ثمار الإصلاحات الكبيرة التي امتدت على مدى 3 أعوام.

وقالت إن الرئيس عبد الفتاح السيسي عين الفريق أسامة ببيع رئيسا لهيئة قناة السويس خلفا للفريق مهيب ميمش الذي تم تعيينه مستشارا للرئاسة لمشروعات محور قناة السويس والموانئ البحرية.

وتضمنت قرارات إعادة هيكلة إدارة القناة تعيين المهندس يحيى زكي رئيسا